المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/05/2015

إطلاق جامعات شعبية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خنيفرة

3649/2

●حسن البعزاوي

أعلنت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال خريبكة أنها ستطلق الجامعات الشعبية لحقوق الانسان بدور الشباب بجهة بني ملال خنيفرة ابتداء من السبت 9 ماي، وذلك تحت شعار "جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها".

وتهدف هذه المبادرة، التي ستكون مفتوحة أمام المواطنين، إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعوية والثقافية والتربوية لهذا الغرض.

وأوضح بلاغ للجنة الحقوقية المذكورة أن هذه الجامعات ستقدم على شكل دروس ومحاضرات تنتظم في شكل حصص أسبوعية، يؤطرها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أساتذة جامعيون، نساء ورجال القانون (قضاة، محامون)، أساتذة التعليم الثانوي، وفعاليات حقوقية وجمعوية متخصصة. وسيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول "مبادئ وقيم حقوق الإنسان"، "المرجعية الدولية لحقوق الإنسان"، "الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان" و"الحقوق الفئوية"، ب 11 دار للشباب بأقاليم الجهة. ومن المرتقب أن يستفيد من فعالياتها أزيد من 1200 مواطنة ومواطن.

وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان،حسب بلاغ اللجنة ،في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة. كما تندرج في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنات والمواطنين من تملك مقومات ومبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

مراد في حاجة إلى دعمكم

21/5587

◇ الدارالبيضاء: سعد داليا

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة الداخلية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة الوسيط، عامل مقاطعات عين السبع الحي الحسني وغيرها من المؤسسات المنتخبة، لم يتأخر عبد النبي حمدون في مراسلة مسؤوليه بشأن الوضع المحرج لابنه مراد.

مراد شاب يعاني من شلل كلي، بل جمع الإعاقة الذهنية والحركية في الوقت نفسه، لا يمكنه أن يتناول طعامة إلا بمساعدة الغير، أنينه يزيد من ألم والديه وكل من يعرفه.

مراد شاب معاق في بداية عقده الثاني، يعيش وضعا ماديا ومعنويا مزريا، منذ خروجه إلى هذه الدنيا وهو يحمل لقب معاق جسديا، لم تنفع الزيارات المتكررة للمستشفيات والمصحات الطبية في تشخيص المرض، وقبلها فشلت أجهزة السكانير وأشعة الفحص بالصدى، في تحديد الداء باعتراف الجميع بأن حالة الشاب المعاق ميؤوس منها.

الوضع المتأزم للشاب المعاق، والظروف المزرية التي تعيشها العائلة، وكذلك ارتفاع المصاريف (الكراء ـ الماء والكهرباء والأدوية وتكاليف الحفاظات) وغيرها من المستلزمات اليومية، الخاصة بمراد لم تجعل الأب عبد النبي حمدون يشعر بالإحباط بالرغم من طرده مؤخرا من عمله، بل مازال يصر على مراسلة وزارة الداخلية، ووضع ملف متكامل بعمالة مقاطعات عين السبع الحي المحمدي، للحصول على مساعدة لابنه حتى يستطيع التكفل بمصاريف علاجه.

مع العلم أنه قبل هذا، كان قد تقدم بطلب إلى ولاية جهة الدارالبيضاء ومجلس المدينة، للظفر بأحد الأكشاك وسط المدينة، إلا أن جميع الآمال تبخرت في أول لقاء مع المسؤولين.

زار عبد النبي حمدون والد الشاب المعاق مؤخرا مقر «جريدة الأحداث المغربية»، حاملا معه عشرات الرسائل والشكايات، وجهت إلى مختلف الوزارات المعنية والقطاعات العمومية في المجال الاجتماعي للنظر في وضعية ابنه المعاق.

قال الوالد والدموع في عينيه «أشعر بمعاناة كبيرة، وأنا أرى وضعية ابني تستفحل يوما بعد يوم».

الأمل الوحيد لهذا الوالد، هو اهتمام المحسنين والمسؤولين بوضعية ابنه.

عنوان الوالد: عبد النبي حمدون، بلوك الكدية 14 زنقة 11 رقم 21 الحي المحمدي الدار البيضاء الهاتف 0660956368

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

جامعات شعبية من أجل حماية حقوق الإنسان ببني ملال

6/3370

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة خلال شهر ماي الجاري بدور الشباب التابعة لأقاليم هذه الجهة، الدورة الأولى للجامعات الشعبية لحقوق الإنسان تحت شعار «جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها».

وحسب بلاغ اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة، فإن هذه المبادرة، المنظمة أيام السبت 9، 16، 23، و30 ماي الجاري بتنسيق مع نيابات وزارة الشباب والرياضة بأقاليم هذه الجهة، تهدف إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعوية والثقافية والتربوية لهذا الغرض.

وستقدم هذه الجامعات، التي ستكون مفتوحة أمام جميع المواطنات والمواطنين، على شكل دروس ومحاضرات تنتظم في شكل حصص أسبوعية، يؤطرها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأساتذة جامعيون، ونساء ورجال القانون (قضاة ومحامون)، وأساتذة التعليم الثانوي، وفعاليات حقوقية وجمعوية متخصصة.

وأضاف المصدر نفسه، أنه سيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول «مبادئ وقيم حقوق الإنسان» و»المرجعية الدولية لحقوق الإنسان» و»الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان» و»الحقوق الفئوية»، وذلك ب 11 دار للشباب بأقاليم الجهة، حيث من المرتقب أن يستفيد من فعالياتها أزيد من 1200 مواطنة ومواطن.

وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة، فضلا عن كونها تندرج في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنات والمواطنين من تملك مقومات ومبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

«جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها» شعار الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان خلال شهر ماي الجاري بجهة بني ملال خريبكة

2/3370

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة خلال شهر ماي الجاري بدور الشباب التابعة لأقاليم هذه الجهة، الدورة الأولى للجامعات الشعبية لحقوق الإنسان تحت شعار "جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها".

وحسب بلاغ اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة، فإن هذه المبادرة، المنظمة أيام السبت 9، 16، 23، و30 ماي الجاري بتنسيق مع نيابات وزارة الشباب والرياضة بأقاليم هذه الجهة، تهدف إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعوية والثقافية والتربوية لهذا الغرض.

وستقدم هذه الجامعات، التي ستكون مفتوحة أمام جميع المواطنات والمواطنين، على شكل دروس ومحاضرات تنتظم في شكل حصص أسبوعية، يؤطرها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأساتذة جامعيون، ونساء ورجال القانون (قضاة ومحامون)، وأساتذة التعليم الثانوي، وفعاليات حقوقية وجمعوية متخصصة.

وأضاف المصدر نفسه، أنه سيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول "مبادئ وقيم حقوق الإنسان" و"المرجعية الدولية لحقوق الإنسان" و"الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان" و"الحقوق الفئوية"، وذلك ب 11 دار للشباب بأقاليم الجهة، حيث من المرتقب أن يستفيد من فعالياتها أزيد من 1200 مواطنة ومواطن.

وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة، فضلا عن كونها تندرج في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنات والمواطنين من تملك مقومات ومبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

الإعدام.. العقاب المقدس

763/14

النقيب عبد الرحيم الجامعي

مسودة القانون الجنائي التي نشرتها وزارة العدل والحريات، ليست أكذوبة أبريل كما تتناقلها الإشاعات كل سنة عند حلول هذا الشهر، بل هي الوثيقة والحقيقة الصادمة التي قدمتها الوزارة بموقعها الإلكتروني، والتي تفوح منها رائحة الموت من خلال الحرص على النص على عقوبة الإعدام في العديد من موادها، التي تختزن عشرات الحالات التي تؤدي بمقترفيها إلى المقصلة والمقبرة.

نعم، أكدت مسودة القانون الجنائي هاته، النظرة التقليدية للدولة لفلسفة العقاب التي سادت في القرون الوسطى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي قامت على ثقافة القتل بالقتل، والتي قادت مفكرين وقانونيين ومثقفين إلى بلورة حركة المناهضة لهذه العقوبة، وصلت أوجها عندما بلغ عدد الدول التي لا تعرف بالإعدام إلى أكثر من ثلث دول العالم، والمشروع بهذا الأفق يعاكس اتجاه التاريخ وتطلعات الإنسانية.

أكدت مسودة القانون الجنائي الذي طرحته وزارة العدل عدم اعترافها بالقيمة المطلقة للحق في الحياة، وإصرارها وتشبثها بحق الدولة في قتل مواطنيها، وهذا يعني بوضوح أن المسودة ولو عن غير قصد، أعطت للدولة فرصة ارتكاب جريمة القتل مثلها مثل الشخص الذي ارتكب تلك الجريمة، ووقفت مكرسة نظرة المدرسة التقليدية التي تستعمل السن بالسن والأذن بالأذن والقتل بالقتل، دون مراعاة المهام والأدوار الحقيقية التي تقوم بها الدول التواقة إلى التحضر والتحديث وإعطاء القدوة لمواطنيها في كل المجالات، بما فيها مجال العدالة الجنائية.

أكدت مسودة القانون الجنائي على قدرة الدولة خلط الدين بالسياسة في مجال تبرير الموت بواسطة حكم القضاء، كما كرست خلط قواعد الشريعة بثقافة القانون الوضعي، فترى النص المعروض ينتقي بشكل غير مفهوم ولا منسجم لا مع عقل ولا مع منطق أفعال تفتي فيها الشريعة بقطع اليد والقتل بالرجم وغيرهما، ويتجنب الحكم فيها بعقوبات محددة نصا، وبالمقابل لا يختار إلا القتل ليستشهد بالقرآن وما حدده من عقاب، ليبحث بذلك عن ذريعة يقول بها بضرورة الإبقاء على عقوبة الإعدام. ومن هنا تتنصل المسودة من أصول القانون الجنائي ومشاربه كما أتى بها منذ سنة 1962، أي قبل أكثر من نصف قرن.

أكدت مسودة القانون الجنائي التي تقترحها وزارة العدل أن المسودة لا تتبنى فلسفة الدستور وروح المادة العشرين منه، وأكدت صراحة أنها ترفض الاعتراف بأن خلق هذا الفصل الدستوري ما كان له أن يكون سوى من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، وليست له مكانة في النص الدستوري إلا من أجل أن تجد فيه السلطتان التنفيذية والتشريعية السند والمرجع من أجل الإنهاء والإلغاء التام والكامل لعقوبة الإعدام.

أكدت مسودة القانون الجنائي التي تقترحها وزارة العدل أن المسودة لا تتبنى فلسفة الدستور وروح المادة العشرين منه وأكدت صراحة أنها ترفض الاعتراف بأن خلق هذا الفصل الدستوري ما كان له أن يكون سوى من أجل إلغاء عقوبة الإعدام وليست له مكانة في النص الدستوري إلا من أجل أن تجد فيه السلطتان التنفيذية والتشريعية السند والمرجع من أجل الإنهاء والإلغاء التام والكامل لعقوبة الإعدام

أكدت مسودة القانون الجنائي المعروض من قبل وزارة العدل أن المسودة لا تتبنى فلسفة الدستور وروح المادة العشرين منه، وأكدت صراحة أنها ترفض الاعتراف بأن خلق هذا الفصل الدستوري ما كان له أن يكون سوى من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، وليست له مكانة في النص الدستوري إلا من أجل أن تجد فيه السلطتان التنفيذية والتشريعية السند والمرجع من أجل الإنهاء والإلغاء التام والكامل لعقوبة الإعدام.

أكدت مسودة القانون الجنائي المعروض من قبل وزارة العدل في قضية عقوبة الإعدام، أنها تعاكس المقاربات التي تروم إلغاء هذه العقوبة، وهي المقاربات التي تعود لمقترحات توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وتصريحات بعض المسؤولين المغاربة بلجنة حقوق الإنسان بجنيف، وتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في يونيو من السنة الماضية، لما طالب الحكومة بإلغاء عقوبة الإعدام، وقبله مواقف الحركة الحقوقية منذ عقود من هذه العقوبة، فجاءت المسودة لتسجل تقهقرا نحو الاتجاه السلفي العتيق، وهذا يدل على أن الدولة لا يحكمها منطق الانسجام في مواقفها ولا منطق الاحترام لالتزاماتها أمام مواطنيها وأمام العالم.

أكدت مسودة القانون الجنائي المعروض من قبل وزارة العدل والحريات، بشكل ملفت ومدهش، أنها تكيل بمكيالين مع الأعراف والقيم الكونية، إذ أنها نصت على الإعدام كعقاب على ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة، ولم تنتبه إلى أن هذه الجرائم لها عقوبة محددة في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، وهي ليست عقوبة الإعدام بالطبع، فكان على المسودة إما أن ترفض الاعتراف بمثل هذه الجرائم، وإما النص على العقوبات التي حددتها اتفاقية روما، وبالتالي عدم النص على الإعدام عقابا لها.

وأخيرا، أكدت مسودة القانون الجنائي التي عرضتها وزارة العدل، أن وراء الأكمة ما وراءها، أي أن من وضعوها لهم مواقف خفية ومريبة من قيم حقوق الإنسان، ويتوجسون من تمديد الحماية التشريعية والمؤسساتية للمواطن من كل انتهاك لحقوقه، وأولها الحق في الحياة، ويتوهمون أن عقوبة الإعدام هي سلاح لمواجهة الجريمة وتطورها وتصاعدها وتوسعها، متناسين أن الإعدام ليس بديلا ولا مفيدا ولا حاسما في انتشار الجريمة منذ بداية الإنسانية، غافلين عما أكده العلم الجنائي أن التشدد اللامشروط في العقاب هو بمثابة تكسير لعملية التحام واندماج وتصالح المنحرفين مع محيطهم ومع مجتمعهم، وعنوان فشل الدولة ومؤسساتها في القيام بأدوارها في الإصلاح وإعادة التربية.

هذه بعض توجهات المسودة وأبعادها، والتي كان الجميع يترقب أن تكون مبيضة خالية من عقاب القتل والإعدام.

المسودة المعروضة والتي تشبثت بعقوبة الإعدام دون أن تلغيها نهائيا، هي لحظة حداد قانوني يضرب في الصميم انتظارات حركة المناهضات والمناهضين لعقوبة الإعدام، ويقتل الأمل الذي طالما حمل الحقوقيين للحلم بقرب إلغائها.

إنه من النضج السياسي ومن الذكاء الدبلوماسي ومن الحكمة الحقوقية ومن الثقافة الأخلاقية وأمام هذه المخاطر التي لا يقبل فيها جدل، أن تسحب المسودة نهائيا، وأن تعاد إلى مصدرها وإلى المصنع الذي أنتجها، لأنها كالسلعة غير الصالحة للاستهلاك، لأن عرضها بمضامينها المخلة بقيم الدستور الكبرى وبالشكل الذي أتت به وبالطريقة الأحادية الخفية، يمكن أن يكون له انعكاسات لا يحمد عقباها عاجلا وآجلا وداخل المغرب وخارجه. أناديكم أيها السياسيون الديمقراطيون والحقوقيون والقانونيون والجامعيون والصحفيون والعلماء ونساء ورجال الفكر... أن تعبروا عن الرفض لهذا التوجع القاتل في مسودة القانون الجنائي، وأن تطالبوا بسحبها وأن تؤكدوا أننا مواطنون يريدون نصا جنائيا نظيفا خاليا من عقوبة الإعدام.

السلطات المحلية بكليميم تستهدف جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان وتحرمهم من أبسط حقوقها

العبور الإلكترونية
أسامة باخي

سجلت بإستغراب لجنة المدافعين عن حقوق الإنسان بكليميم, طريقة تعامل السلطة بمدينة كليميم مع جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان ، وذلك بحرمانها من الوصل النهائي في خطوة توحي بالعقلية الأمنية القائمة في المنطقة ، والتي تعتمد تقارير أمنية غير واقعية ، ومفبركة مملات من جهات فاسدة و مستحوذة على مفاصل المنطقة ، ويأتي حرمان الجمعية في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى إسكات الأصوات المناضلة والحرة ، ووقف نشاط حقوقي فاعل كان سباقا إلى كشف وجود شبكة متلاحمة بين المفسدين والمستبدين المدعومين بجهات عليا متطرفة تخدم أجندات ضيقة تُشكل خطورة على الوضع الإجتماعي السائد بهذه المنطقة المنهوبة والمنكوبة حقوقيا وتنمويا ، ويظهر في الوقت نفسه تفاهة التبرير المقرف والمقزز الذي تختبي وراءه لوبيات مدمرة لروح القيم والأعراف والمواثيق والعهود ، وتضرب كل خطوة في إتجاه تطبيق القانون وإحترام الدستور وإلتزامات الدولة الخارجية .
وأشار البيان الذي توصلت العبور بنسخة منه, أن قرار رفض تسليم الوصل النهائي لإطار حقوقي فاعل هو إنتهاك صارخ لمبادئ حقوق الإنسان ، ويكشف زيف الشعار الذي ترفعه الدولة وإعلامها العمومي المجهز عليه. كما أعربت لجنة المدافعين عن حقوق الإنسان عن تضامنها المبدئي واللامشروط مع جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بكليميم في معركتها الحقوقية .
ودعا البيان المؤسسات الحقوقية الرسمية **وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، والمندوبية المكلفة بحقوق الإنسان ، ووزارة العدل والحريات ، ووزارة الداخلية بفتح تحقيق في واقعة حرمان الجمعية من الوصل النهائي ، والتحقيق في الإرتباط المقدس بين مؤسسات الدولة وخاصة الأجهزة الأمنية بمختلف أشكالها ولوبيات الفساد المتغولة .

كما حمل البيان الدولة المغربية مسؤولية الوضع المنكوب حقوقيا ، وأن الأمر له إنعكاسات سلبية لا تخدم الإستقرار بشكل نهائي .ورفضه لسياسة التمييز الممارس في حق المنطقة التي تحتاج لهيئات فاعلة في المجال الحقوقي ، وهي منطقة مستهدفة من قبل تحالف الفساد والإستبداد .

http://www.alobor.com/news/read/12692/

الأساتذة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المستفيدين من التوظيف الاستثنائي بقطاع التعليم المدرسي بالعيون

بيان توضيحي

بناء على البيان الموجه للرأي العام الصادر بتاريخ 05 ماي 2015 عن الأساتذة، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المستفيدين من التوظيف الاستثنائي بقطاع التعليم المدرسي بالعيون في إطار تنفيذ توصية هيئة الإنصاف و المصالحة، و الذي توصلت بنسخة منه قصد الإخبار مكاتب المركزيات النقابية المغربية بالعيون و المكتب الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون و السمارة،

و بناء على الإخبار المؤرخ بتاريخ 04 ماي 2015 و المرسل عبر السلم الإداري إلى السيد مدير الأكاديمية الجهوية لجهة العيون . بوجدور . الساقية الحمراء و إلى السيد النائب الإقليمي للوزارة تحت إشراف مدراء الثانويات التأهيلية بابا أحمد محمد يحظيه و ابن بطوطة و الحسن الثاني و الساقية الحمراء و ابن زهر و التنمية،

خاضت مجموعة الأساتذة، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المستفيدين من التوظيف الاستثنائي بقطاع التعليم المدرسي بالعيون وقفة احتجاجية بداية من الساعة 09 صباحا بتاريخ 05 ماي 2015 أمام مقر الأكاديمية الجهوية بالعيون . بوجدور . الساقية الحمراء للمطالبة بحقهم المشروع في تغيير الإطار من أساتذة في التعليم الثانوي التأهيلي إلى إطارات إدارية.

و مباشرة بعد تعليقنا بصور الأكاديمية للافتة مكتوب عليها " الأساتذة، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المدمجون في إطار توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة يطالبون بحقهم في تغيير الإطار "، فوجئنا برجل سلطة عن باشوية مدينة العيون يأمرنا بإزالة اللافتة بمبرر عدم وجود ترخيص، و بالرغم من محاولتنا في إقناع السلطات بمشروعية مطلبنا و بأن اللافتة لا يمكن نزعها بسبب تضمنها لمطلبنا الذي من أجله نحن متواجدون لفتح حوار مع الجهات المسؤولة و لتحسيسهم و الرأي العام بطبيعة ملفنا أو قضيتنا.

و بما أننا أبدينا من خلال البيان المشار إليه أعلاه عن رغبتنا في فتح حوار جاد و مسؤول ، استجبنا لطلب السيد مدير الأكاديمية الجهوية بإزالة اللافتة و عقد لقاء معه يخص مناقشة قضيتنا في شقها المتعلق بتغيير الإطار.

و بعد استماع السيد مدير الأكاديمية الجهوية لبعض تفاصيل ملفنا و بعض تطوراته الأخيرة، خصوصا على مستوى النيابة الإقليمية للوزارة و تسلمه للبيان الموجه للرأي العام و الذي شرحنا فيه مجمل الخطوات و التطورات التي ميزت هذا الملف منذ تعييننا الاستثنائي بتاريخ 23 ديسمبر 2011 ، أكد لنا ما يلي:

. أنه يتابع باستمرار تطورات ملفنا مع السيد مدير الموارد البشرية بوزارة التربية الوطنية و التكوين المهني من خلال الاتصال به مباشرة عبر الهاتف و إرساله لجميع تظلماتنا و طلباتنا.

. أن الجهات المسؤولة في الوزارة و في الحكومة تتابع هذا الملف و تناقشه مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أفق إيجاد حل.

. أنه و في انتظار إيجاد حل لملفنا المحدد في مطلب تغيير الإطار لا يتوقع أن يشملنا أي إجراء تعسفي في إشارة للاستفسارات النيابية التي خضع لها 05 أساتذة شهر فبراير و أبريل برسم السنة الدراسة 2014 . 2015 .

و على هذا الأساس،

و إذ نثمن مجهودات السيد مدير الأكاديمية الجهوية لجهة العيون . بوجدور . الساقية الحمراء و دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إيجاد تسوية لمطلبنا،

و إذ نشكر المؤازرة و التجاوب الإيجابي للمكاتب النقابية المحلية بالعيون و لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في تفهم الوضعية الحالية لملفنا،

و إذ نتضامن مع كافة الأساتذة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المدمجين في إطار توصية الإنصاف و المصالحة في قطاع التعليم بمختلف النيابات الإقليمية و الذين عبروا هم أيضا عن رغبتهم في تغيير الإطار،

فإننا ، نعلن نحن الأساتذة المعنيين تعليق وقفاتنا الاحتجاجية مؤقتا، مطالبين الجهات المسؤولة إلى الإسراع في تسوية أوضاعنا إدارياً حتى نتمكن من مزاولة مهامنا بشكل طبيعي و سليم يضمن كافة حقوقنا.

التوقيعات:

الاسم الكامل

رقم التأجير

المؤسسة

التوقيعات

حبدية اعبيدة

1596565

ثا.ت بابا أحمد محمد يحظيه

الغالية الموساوي

1596561

ثا.ت ابن بطوطة

العربي مسعود

1596560

ثا.ت الحسن الثاني

مولاي اعلي الليلي

1596562

ثا.ت لساقية الحمراء

محمد ميارة

1596567

ثا.ت ابن زهر

حسنة الراحل

1596563

ثا.ت التنمية

حرر بالعيون بتاريخ: 05 ماي 2015

عن الأساتذة، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

المستفيدين من التوظيف الاستثنائي بقطاع التعليم المدرسي بالعيون

http://www.saharanow.com/news6411.html

انطلاق "الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان" بجهة بني ملال–خنيفرة

تحت شعار "جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها"، وبتنسيق مع نيابات وزارة الشباب والرياضة بأقاليم بني ملال، أزيلال، الفقيه بنصالح، خريبكة وخنيفرة، ستطلق **اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال –خريبكة**، السبت المقبل 9 ماي الجاري، الجامعات الشعبية لحقوق الانسان بدور الشباب بجهة بني ملال خنيفرة

وتهدف هذه المبادرة، الممتدة على مدى شهر ماي، إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعوية والثقافية والتربوية لهذا الغرض.

ووفق بلاغ للجنة الحقوقية المذكورة، فإن هذه الجامعات ستقدم على شكل دروس ومحاضرات تنتظم في شكل حصص أسبوعية، يؤطرها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أساتذة جامعيون، نساء ورجال القانون (قضاة، محامون)، أساتذة التعليم الثانوي، وفعاليات حقوقية وجمعوية متخصصة.

وسيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول "مبادئ وقيم حقوق الإنسان"، "المرجعية الدولية لحقوق الإنسان"، "الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان" و"الحقوق الفئوية"، ب 11 دار للشباب بأقاليم الجهة. ومن المرتقب أن يستفيد من فعالياتها أزيد من 1200 مواطنة ومواطن.

وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان، حسب بلاغ اللجنة ،في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة. كما تندرج في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنات والمواطنين من تملك مقومات ومبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

http://sawtkhouribga.com/news.php?id=960

الاتحاد التقدمي لنساء المغرب و المجلس الوطني لحقوق الانسان يدرسون تمثيلية المرأة في الانتخابات المهنية

في إطار اللقاءات التكوينية والتعبوية والتحسيسية الوطنية والجهوية التي ينظمها الاتحاد المغربي للشغل، استعدادا للانتخابات المهنية لسنة 2015 ،واعتبارا للضعف الذي لا زالت تعرفه تمثيلية النساء في مراكز المسؤولية وفي مختلف الهيآت التمثيلية،يعتزم الاتحاد التقدمي لنساء المغرب المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل تنظيم ندوة وطنية **بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان** تحت شعار:"تمثيلية المرأة في الانتخابات المهنية تعزيز لمكانتها النقابية وإنصاف لدورها الاقتصادي والاجتماعي"يوم السبت 09 ماي 2015 بمقر الاتحاد المغربي للشغل.

ويهدف هذا اللقاء الوطني الذي سيؤطره إلى جانب نخبة من القياديين النقابيين بالمنظمة،رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان،تسليط الضوء على كل الجوانب التقنية والتدبيرية والقانونية والحقوقية ومعالجتها من زاوية مقاربة النوع لفتح المجال أمام النساء النقابيات لتمثيلهن ضمن اللوائح المرشحة في كل القطاعات المهنية.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/05/07/710941.html

انطلاق "الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان" بجهة بني ملال–خنيفرة

خريبكة ميديا :

تحت شعار "جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها"، وبتنسيق مع نيابات وزارة الشباب والرياضة بأقاليم بني ملال، أزيلال، الفقيه بنصالح، خريبكة وخنيفرة، ستطلق اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال –خريبكة، السبت المقبل 9 ماي الجاري، الجامعات الشعبية لحقوق الانسان بدور الشباب بجهة بني ملال خنيفرة

وتهدف هذه المبادرة، الممتدة على مدى شهر ماي، إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعوية والثقافية والتربوية لهذا الغرض.

ووفق بلاغ للجنة الحقوقية المذكورة، فإن هذه الجامعات ستقدم على شكل دروس ومحاضرات تنتظم في شكل حصص أسبوعية، يؤطرها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أساتذة جامعيون، نساء ورجال القانون (قضاة، محامون)، أساتذة التعليم الثانوي، وفعاليات حقوقية وجمعوية متخصصة.

وسيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول "مبادئ وقيم حقوق الإنسان"، "المرجعية الدولية لحقوق الإنسان"، "الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان" و"الحقوق الفئوية"، ب 11 دار للشباب بأقاليم الجهة. ومن المرتقب أن يستفيد من فعالياتها أزيد من 1200 مواطنة ومواطن.

وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان، حسب بلاغ اللجنة ،في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة. كما تندرج في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنات والمواطنين من تملك مقومات ومبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

http://www.khouribgamedia.com/%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3/

انطلاق "الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان" بجهة بني ملال–خنيفرة

حسن البعزاوي 07.05.2015

أعلنت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال –خريبكة أنها ستطلق الجامعات الشعبية لحقوق الانسان بدور الشباب بجهة بني ملال خنيفرة ابتداء من السبت 9 ماي .

واختارت اللجنة الحقوقية ''جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها'' شعارا لهذه الدورة الأ لى التي تنظمها بتنسيق مع نيابات وزارة الشباب والرياضة بأقاليم بني ملال، أزيلال، الفقيه بنصالح، خريبكة وخنيفرة، طيلة شهر ماي 2015، بدور الشباب التابعة لأقاليم الجهة.

وتهدف هذه المبادرة، التي ستكون مفتوحة أمام جميع المواطنات والمواطنين، إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعوية والثقافية والتربوية لهذا الغرض.

وأوضح بلا غ للجنة الحقوقية المذكورة آن هذه الجامعات ستقدم على شكل دروس ومحاضرات تنتظم في شكل حصص أسبوعية، يؤطرها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أساتذة جامعيون، نساء ورجال القانون (قضاة، محامون)، أساتذة التعليم الثانوي، وفعاليات حقوقية وجمعوية متخصصة.

وسيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول ''مبادئ وقيم حقوق الإنسان''، ''المرجعية الدولية لحقوق الإنسان''، ''الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان'' و''الحقوق الفئوية''، ب 11 دار للشباب بأقاليم الجهة. ومن المرتقب أن يستفيد من فعالياتها أزيد من 1200 مواطنة ومواطن.

وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان، حسب بلا غ اللجنة ،في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة. كما تندرج في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنات والمواطنين من تملك مقومات ومبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7//

شبكة القراءة بالمغرب تنظم ندوة وطنية حول القراءة والكتاب بالبيضاء

التفاصيل نشر بتاريخ الخميس, 07 ماي 2015 20:41 الزيارات: 56

الدار البيضاء / أنباء المغرب

تعتزم شبكة القراءة بالمغرب بشراكة مع كل من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، اتحاد الناشرين بالمغرب، المكتبة الجامعية محمد السقاط، ودار النشر ملتقى الطرق، تنظيم ندوة وطنية حول القراءة والكتاب بالمغرب، وذلك على مدار يومي 23 و 24 ماي 2015، بالمكتبة الجامعية محمد السقاط بالدار البيضاء .

ويهدف المنظمون من خلال هذه المبادرة، إلى فتح حوار وطني شامل حول قضية القراءة والكتاب، بمساهمة كل الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين، وبلورة ميثاق وطني لتعميم وترسيخ ثقافة القراءة ومعانقة الكتاب ، والسعي إلى ترجمة ذلك عبر مخطط استراتيجي بعيد المدى، ذي طابع عملي متكامل، خاضع للمتابعة والتقييم والتحيين، لتلافي أخطاء المواثيق الوطنية السابقة .

هذا وسيشارك في فعاليات هذه الندوة الوطنية كل من وزير الثقافة ، ووزير التربية والتعليم، ورئيس جامعة الحسن الثاني ، **إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ووكالة المغرب العربي للأنباء، واتحاد الناشرين المغاربة ، بالإضافة إلى زمرة من المهتمين والخبراء والباحثين في قضايا القراءة والنشر . البرنامج سيتضمن بالإضافة إلى المداخلات الرسمية والأكاديمية في الجلسات العامة، جلسات أخرى محورية، قصد الخروج بالتوصيات الضرورية والقابلة للتفعيل والإنجاز في المدى القريب والمتوسط. هذا إلى جانب ورشات تكوينية لفائدة الشباب خلال اليوم الثاني من فعاليات الندوة، في مجالات فن الحكي والكتابة للأطفال، وتدريب عملي على الطريقة الكلية النسقية لتعلم القراءة.

http://anbaae.com/societe/1819-2015-05-07-20-41-22

نحو ولوج منصف و واع للفاعلات السياسيات لمختلف وسائل الاعلام

فاطمة عاشور

فبعد نسخة 2014 و استمرارا في سياسته الموضوعاتية و التاطيرية و كذا تفاعله مع مستجدات الساحة الوطنية و الجهوية و بشراكة مع المديرية الجهوية للثقافة بالحاضرة الروحية للمملكة المغربية تنتظم بفاس و برحاب دار الثقافة و بمشاركة حوالي ستين فاعلة حزبية و جمعوية تنتظم ابان 4 و 5 مايو 2015 برحاب دار الثقافة و كذا فندق زلاغ وسط مدينة فاس فعاليات الدورة الثانية :لمنتدى العصمة العلمية للاعلام و الثقافة في الموضوع: '' نحو ولوج منصف و واع للفاعلات السياسيات لمختلف وسائل الاعلام ''نسخة 2015.

يؤطر اشغالها ثلة من الاعلاميين المتخصيين بالاعلام المكتوب الالكتروني و مواقع التواصل الاجتماعي اضافة الى تقنيات الحضور و المشاركة بالاذاعة و التلفزة و منهجية اعطاء التصريحات بما يمكن من تقديم حسن للهيات المنتمية اليها النساء المشاركات بهذه النسخة و التي ستختتم بجلسة المنتدى التي ستعرف اعلان انطلاق جائزة فاس للاعلام و الثقافة 2016 زيادة على بحفل فني بمشاركة وجوه فنية معروفة و تسليم شواهد المشاركة على النساء اللائي واكبن المنتدى.

فمع كل ما سلف قررنا جعل هذه الدورة محطة استراتيجية للمراة المغربية و عموما و بخاصة الفاعلات السياسيات من اجل تثبيت و اقرار حق المناصفة و الاسهام الناجع في صناعة القرار و كذا الاستفاذة من اشعاع وسائل الاعلام عبر اكتساب مهارات من مواضيع الدورة مما سينعكس حتما ايجابا على حضور النساء.

لذلك نتمنى ان تتحقق اهداف و غايات الدورة الثانية لمنتدى العاصمة العلمية للاعلام و التي اختارت شعارها على النحو التالي :''اية فاعلة سياسية نريد للاستحقاقات المقبلة '' و من صميمه سطرت غاياتها في الموضوع الاتي : '' نحو ولوج منصف و واع للفاعلات السياسيات لمختلف وسائل الاعلام '' . مسفيداتها مختلف الفاعلات السياسيات و المدنيات و تم انتقاء مؤطرين لاعمال هذه الاهداف النبيلة.

عن ادارة المنتدى

جمعية روافد للتنمية والثقافة والأعمال الإجتماعية و جمعية السبيل للثقافة المجالية و الاعلاميات ينظمان :

الدورة الثانية :

منتدى العاصمة العلمية للاعلام و الثقافة

الموضوع: '' نحو ولوج منصف و واع للفاعلات السياسيات لمختلف وسائل الاعلام ''

شعار :''الفاعلات السياسيات بين الاشعاع الاعلامي و الحضور الجماهيري'' نسخة 2015

أرضية منتدى العاصمة العلمية للاعلام و الثقافة بفاس.

مقدمة:

كيف ينبغي أن تكون العلاقة بين الفاعلات السياسيات و المدنيات والإعلام، وكيف تبدو هذه العلاقة واقعيا؟ وهل تحقق الايجابي لصالح المجتمع؟ وهل هناك ثمة معيقات تحول دون وصول تلك العلاقة إلى مرحلة متقدمة؟ وما الذي يحتاجه الجانبان للوصول إلى علاقة ايجابية وفاعلة بينهما؟.

وإذا كان الفكر السياسي قد توصل منذ عدة قرون مضت أنه يجب لبناء الدولة الحديثة وجود ثلاث سلطات تتعاون معاً وتستقل كل واحدة منهما عن الأخرى، وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. فإننا يجب أن نعلم أن تقدم ونمو ورقي المجتمعات الحديثة يقوم على ثلاث ركائز هي:

- قضاء مستقل ونزيه
- صحافة حرة مستقلة
- مجتمع مدني و سياسي قوي وفعال

والمجتمع المدني لكي يكون قوياً وفعالاً يحتاج إلى صحافة حرة مستقلة تدعمه وتنشر أفكاره بين الجماهير، والصحفيون يحتاجون إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل بين الجماهير لتمدهم بالأخبار والأفكار والحلول لمشكلات هذا المجتمع، وأيضاً للدفاع عن الصحفيين أنفسهم في مواجهة تعسف السلطة أو جور مؤسساتهم، والاثنان (المجتمع المدني والإعلام) لا ينعمان بالعيش ولا يستطيعان أن يمارسا مهامهما إلا في ظل وجود قضاء مستقل

ونزيه يحميهما من تغول السلطة أو تخلف المجتمع.
وبالتالي لا يمكن تصور وجود مجتمع صحيح وراقي ومتقدم يفتقر إلى علاقة صحيحة ومتوازنة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام.
تقرير يشيد بتطور الحضور النسائي في الإعلام المغربي
سجلت سنة 2014 تعديل القانون الرقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي- البصري، من أجل النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين ومحاربة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، وتطوير ثقافة المساواة بين الجنسين. وقد تضمن التعديل منع التحريض المباشر أو غير المباشر ضد المرأة أو الحط من كرامتها. في الإطار ذاته، اعتمدت القناة الثانية ميثاقاً لتحسين صورة المرأة في برامجها ودعم مكانتها في المجتمع، والتزمت بالتالي تعزيز المكتسبات التي حققتها المرأة من خلال وضع خط تحريري ملتزم يأخذ في الاعتبار معايير النوع في اختيار البرامج مع تسليط الضوء على التجارب النسائية الناجحة ومشاركة الهيئات الخارجية المتدخلة في الإنتاج التلفزيوني لإعطاء المرأة المكانة التي تستحقها والنهوض بدورها.
وشهدت سنة 2014 أيضاً إنجاز الهيئة العليا للاتصال السمعي- البصري مشروعاً تجريبياً حول المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام السمعية-البصرية. وقد خلصت إحدى الدراسات إلى الدعوة لبلورة استراتيجية تجعل حرية التعبير وحرية الخط التحريري تسير في اتجاه يتلاءم مع حق النساء في عدم التمييز وخصوصاً في وسائل الإعلام.
كما عرفت مساهمة المرأة في قطاع الصحافة المكتوبة تطوراً نوعياً في العديد من المنابر الإعلامية المكتوبة، وفق وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة الذي كان يَستعرض حصيلة جهود الوزارة للنهوض بحرية الصحافة، حيث تتحمل مجموعة من النساء مسؤولية إدارة نشر ورئاسة تحرير عدد من الصحف والمجلات، ويصل عدد المسؤولات عن النشر الى 53 من أصل 488 ناشراً سنة 2014 مقابل 36 مسؤولة سنة 2012. وبالنسبة الى الصحافة الأجنبية التي تطبع وتوزع في المغرب هذه السنة، فإن عدد الصحف والمجلات التي تديرها نساء بلغ 21 مطبوعة من أصل 90 عنواناً، كما ازداد عدد الصحافيات الحاصلات على بطاقة الصحافة المهنية، ليبلغ سنة 2014، 630 صحافية مقابل 609 صحافيات سنة 2012.
وسجل حضور النساء في الإعلام السمعي- البصري تطوراً، خلال الفصل الثاني من 2014، حيث بلغت نسبة الحضور 9,83 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2013 إذ سجلت نسبة الحضور 5 في المئة، وفق بيانات الهيئة العليا للاتصال السمعي- البصري. كما أن بحسب بيان مداخلات الشخصيات العمومية في وسائل الاتصال السمعي- البصري الخاص بالبرامج الحوارية وباقي المجلات الصادر عن الهيئة، بلغت نسبة هذه المداخلات 10,86 في المئة سنة 2014، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2013 حيث بلغت هذه النسبة 9,67 في المئة.
ومن بين النشاطات التي احتضنها رواق **المجلس الوطني لحقوق الانسان** في إطار مشاركته في فعاليات المعرض الدولي للكتاب في الدار البيضاء، لقاء حول موضوع ''نظرات نسائية في وسائل الإعلام''، تناول تقييم الحضور الكمي والنوعي للمرأة في الهيئات الصحافية في المغرب وصورة المرأة في الخطاب الإعلامي وكيف تتكرس هذه الصورة من خلال الإعلام وهل تمكنت المرأة الإعلامية اليوم من أن تشكل فعلاً قوة ضاغطة تساهم من منبرها في الدفاع عن هذه القضية؟
وفي هذا السياق، أكدت الإعلامية سناء العاجي ''أن الإعلام وحتى الإنتاج الدرامي يساهمان للأسف في كثير من الأحيان في تكريس الصورة النمطية للمرأة بأنها تغري إعلامياً، فيقدمها تارة مستكينة أو غارقة في عالم الشر والشعوذة، وتارة أخرى امرأة متمردة ومتحررة من كل القيود أو مجردة من المشاعر... وكل ذلك يعود الى غياب نظرة أفقية شاملة لإصلاح صورة المرأة في الإعلام على المدى البعيد''. ورأت ''أن استضافة المرأة مقتصرة في الغالب على البرامج المتعلقة بشؤونها البسيطة واليومية ولا يتم إشراكها بشكل عميق في البرامج العامة والقضايا المهمة، كما أن الإعلام لا يستضيف الخبرات النسائية ويكتفي في أغلب الأحيان بالتعامل مع خبراء رجال في شتى الميادين: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إلخ''.
وأوضح الإعلامي عدنان ياسين: ''لرؤية الجزء المملوء من الكأس، يجب الاعتراف بأن الإعلام مهنة تتأنث سنة بعد سنة وتبرز معها مجموعة من الكفاءات التي فرضت وجودها في الساحة الإعلامية وبدأت تحتل مواقع مفصلية داخلها. غير أن الاقتحام النسوي للإعلام يجب أن يتعزز وينتقل من الطابع الكمي إلى النوعي حيث يشكل قوة رقابة ومقاومة من داخل الساحة الإعلامية وحتى تكون المرأة خير سفير لهذه القضية، ولتكتسب المنابر الإعلامية مناعة داخلية ضد تشويه صورة المرأة والحيلولة دون تنميط صورتها واستغلالها في المنتوج الإعلامي''.

http://jihaouiapress.com/news2381.html

"الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان" طيلة شهر ماي بجهة بني ملال–خريبكة

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة الدورة الأولى للجامعات الشعبية لحقوق الإنسان بالجهة، تحت شعار "جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها"، وذلك بتنسيق مع نيابات وزارة الشباب والرياضة بأقاليم بني ملال، أزيلال، الفقيه بنصالح، خريبكة وخنيفرة، طيلة شهر ماي 2015، بدور الشباب التابعة لأقاليم الجهة.

وتهدف هذه المبادرة، التي ستكون مفتوحة أمام جميع المواطنات والمواطنين، إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعوية والثقافية والتربوية لهذا الغرض.

وستقدم هذه الجامعات على شكل دروس ومحاضرات تنتظم في شكل حصص أسبوعية، يؤطرها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أساتذة جامعيون، نساء ورجال القانون (قضاة، محامون)، أساتذة التعليم الثانوي، وفعاليات حقوقية وجمعوية متخصصة. وسيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول "مبادئ وقيم حقوق الإنسان"، "المرجعية الدولية لحقوق الإنسان"، "الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان" و"الحقوق الفئوية"، ب 11 دار للشباب بأقاليم الجهة. ومن المرتقب أن يستفيد من فعالياتها أزيد من 1200 مواطنة ومواطن.

وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة. كما تندرج في إطار تفعيل استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنات والمواطنين من تملك مقومات ومبادئ وقيم المواطنة وحقوق الإنسان.

http://communpress.com/%D8%A8%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86/

http://www.khouribgapress.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%B7%D9%8A%D9%84%D8%A9/

http://www.elhaddada.com/2015/05/blog-post_7.html

http://atlas24.ma/news211.html

http://azilalalhora.com/news4277.html

طارق الإدريسي :ريف 58–59، كسر حاجز الصمت أصبح خارج الفيلم

الخميس 7 مايو 2015 - 23:39 مساءً
أ . رشيدي — ر . بنداود

قال طارق الإدريسي المخرج السينمائي الريف في تصريح مع ناظورإينو ، صاحب فيلم " كسر جدار الصمت " ، الفيلم الذي سيشارك به ضمن فعاليات النسخة الرابعة من مهرجان الناظور للسينما والذاكرة المشتركة ، وسينافس من أجل نيل الجائزة الكبرى ، إلى جانب أفلام سينمائية وأشرطة حديثة لمخرجين دوليين تحكي قضايا مختلفة بمختلف بلدان العالم .

وأضاف ذات المتحدث أن مشاركته طارق في مهرجان الناظور للسينما ، بفيلمه الجديد " كسر جدار الصمت " والذي يسلط من خلاله الضوء على الأحداث الأليمة بالريف 58/59 ،تأتي بعد جدل كبير أثير حول طريقة تناول الموضوع ، مما أدى إلى منعه في الوهلة الأولى من لدن المركز السينمائي المغربي ، بسبب عدم تفعيل مبدأ الرأي والرأي الآخر ، الفيلم من اخراج طارق الادريسي، ومن انتاج شركة "فارفيرا فيلم"، **وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الانسان** ومجلس الجالية والاتحاد الاوربي، تبلغ مدته حوالي 75 دقيقة توزعتها شهادات لأشخاص عايشوا الأحداث، او كانوا قريبين منها، وأيضا شهادات أخرى لأشخاص نشطاء جمعويين وحقوقيين وصحافيين و أساتذة .
و يدعو المخرج للريفي جمهور الناظور بالحج إلى المركب الثقافي بالناظور لمشاهدة الفيلم السينمائي على الساعة السادسة مساءا

http://nadorino.com/

04/12260

Droits de l'Homme
Forte présence du Maroc au Dialogue de Glion

La conférence de Glion (ouest de la Suisse) sur l'avenir du Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU s'est tenue, mardi et mercredi, avec la participation active du Maroc.

Ce dialogue sur les droits de l'Homme a retenu cette thématique eu égard à la commémoration, au cours de l'année 2016, du dixième anniversaire du Conseil des droits de l'Homme dont le Royaume est l'un des 47 pays membres.

Près de 65 experts des droits humains comprenant des officiels du Haut-commissariat aux droits de l'Homme, dont la Haut-commissaire adjointe aux droits de l'Homme, Mme Flavia Pansieri, le président du CDH, M. Joachim Rucker, des ambassadeurs de pays leaders et des experts académiques, ont pris part aux travaux de la conférence.

Le Maroc était représenté à cette rencontre par l'ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès de l'ONU à Genève, M. Mohamed Auajjar, et par le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), M. Driss El Yazami.

A cette occasion, M. Auajjar a présidé un groupe de travail sur les relations entre le Conseil des droits de l'Homme et le système des Nations unies.

De son côté, M. El Yazami était intervenant principal sur le rôle joué par les institutions nationales des droits de l'Homme dans la promotion et la protection des droits de l'Homme. Les deux responsables marocains ont décliné devant les participants les avancées réalisées par le Maroc dans ce domaine et le processus de renforcement continu des mécanismes nationaux en matière de promotion et de protection des droits humains. Il convient de souligner que le Maroc avait organisé un "Policy Dialogue" le 24 avril dernier, dont les réflexions ont servi de base aux travaux de la Conférence de Glion.

Le dialogue sur les droits de l'Homme de Glion est un processus annuel de réflexion informel qui regroupe des pays clés du Conseil des droits de l'Homme. Le Maroc a pris part aux deux éditions du processus de Glion, compte tenu de son membership actif et dynamique au sein du CDH.

Les femmes d'Afrique à l'honneur au Forum d'Essaouira

Le Forum du Festival gnaoua et musiques du monde d'Essaouira revient, les 15 et 16 mai courant, pour une quatrième édition qui lui permettra de poursuivre sa réflexion autour du sujet «L'Afrique à venir», initiée en 2012 en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme**. Bon nombre d'intervenants, marocains et étrangers viendront ainsi débattre de thématiques relatives aux femmes africaines, plus précisément du thème «Femmes d'Afrique: créer, entreprendre».

«Les femmes figurent parmi les principaux acteurs de l'économie, en Afrique, comme partout dans le monde. Elles sont présentes en nombre dans tous les domaines ; elles sont devenues visibles et n'ont plus l'intention de retourner à l'anonymat dans lequel elles ont été si longtemps confinées», indique un communiqué des organisateurs. C'est sur cette véritable révolution que les débats de ce forum vont se pencher en présence de professeurs, d'anthropologues, de sociologues, de chefs d'entreprises, de militantes et d'artistes, qui partageront leurs expériences, autour de quatre tables rondes: «La famille en révolution», «La nouvelle visibilité professionnelle des femmes», «Femmes et création» et «Femmes et politique».

«Ce festival pionner est le prolongement naturel, culturel et musical de la nouvelle doctrine diplomatique, culturelle et économique du Maroc dans son continent. Dans cet esprit, la 4ème édition du Forum nous apportera des éclairages sur le rôle essentiel que jouent les femmes dans la transformation de l'Afrique», explique Neila Tazi, directrice et productrice du Festival gnaoua et musiques du monde. Il est à souligner que cette tribune annuelle rassemblera, entre autres l'historienne Sophie Bessis, la chanteuse malienne Oumou Sangaré, l'astrophysicienne marocaine Rajaa Cherkaoui El Moursli, la ministre déléguée auprès du ministre des Affaires étrangères Mbarka Bouaida, la présidente du patronat tunisien Ouided Bouchamaoui et celle du patronat marocain Miriem Bensalah Chaqroun.